برنامج الأغذية العالمي

WFP

wfp.org/ar

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 25-2015/5/28

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

للنظر

مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2015/6-F/1/Add.1

24 April 2015

ORIGINAL: ENGLISH

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع برنامج الأغذية العالمي على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

السيد J. Harvey
رئيس الديوان
رقم الهاتف: 066513-2002

السيد M. Juneja
مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد والمساءلة، ورئيس الشؤون المالية
رقم الهاتف: 066513-2885

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة "مذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2015/6-F/1/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- تتضمن هذه الوثيقة تعليقات المديرة التنفيذية على التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2015/6-F/1). وهي تعرض التدابير المتخذة لمعالجة القضايا المثارة التي أثارها التقرير، والتعليقات على عمل المفتش العام وسير عمل مكتبه.

2- ويحيل النص التالي إلى فقرات وأقسام محددة من التقرير السنوي.

التدابير والتعليقات

الفقرتان 4 و17 والملحق الأول – بيان الضمان

3- ترحب المديرة التنفيذية بالنتيجة العامة التي تفيد بأن عملية التسييير، وإدارة المخاطر، والبيئة الرقابية مستقرة ولم يُكشف عن أوجه ضعف هامة فيها. وهي تعترف بأنه على الرغم من التقدم المحرز فإن بعض الممارسات تحتاج إلى مزيد من التحسين.

الفقرة 5 – عدم وجود تدخل من جانب الإدارة

4- يسر المديرة التنفيذية أن تلاحظ تأكيد المفتش العام أنه لم يكن هناك أي تدخل من جانب الإدارة في تخطيط الأعمال والإبلاغ؛ وأنه لم يكن هناك قيود على الموارد أو قضايا أخرى تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة أو بيان الضمان.

الأقسام: المراجعة الداخلية، والخدمات الاستشارية، ونتائج المراجعة

5- تقدر المديرة التنفيذية الدعم المستمر الذي يقدمه مكتب المفتش العام فهو يضفي مزيداً من القيمة على **البرنامج**، بوصفه شريكا في تصريف الأعمال وفي الضمان، ولاسيما خدماته الاستشارية المتعلقة بالمجالات الناشئة للأعمال الأساسية **للبرنامج**. وفي طليعة هذه الخدمات ما يُقدم فصلياً إلى لجنة السلع والنقل والتأمين، وهي خدمات أدت إلى تيسير إدخال التحسينات وتصحيحات المسار في مجالي المشتريات واللوجستيات، وكذلك خدمات التنبيهات الخاصة بالضمان والتي استحدثها المكتب مؤخراً خصوصاً لأغراض الأعمال الجديدة.

6- وتلاحظ المديرة التنفيذية التغييرات المدخلة على الدرجات الممنوحة للمخاطر والتي يرد موجز عنها في الفقرة 18. وينعكس التزام الإدارة الجاد بمعالجة المخاطر في الوقت المناسب في الانخفاض الطفيف الذي شهدته مستويات مخاطر البيئة الداخلية وأنشطة الرقابة، والمعلومات، والاتصالات، وكذلك في استقرار الدرجات الممنوحة للرصد.

قسم: مجالات المخاطر التي تم تحديدها

7- تحيط المديرة التنفيذية علما بمجالات المخاطر المستمرة والناشئة في عام 2014، وتعرض فيما يلي ما أنجز من تقدم بشأنها:

- *النقد والقسائم.* أجرى **البرنامج** تحديثاً على نموذج تسيير أعماله فيما يتعلق باختيار طرائق تحويل النقد والقسائم وتصميمها وتنفيذها ورصدها. كما قام بتحديث دليل التنفيذ الذي يشمل أداة قيمة أوميغا التي استحدثها **البرنامج** بهدف تيسير تحليل كفاءة التكلفة وفعاليتها وتحليل الآثار غير المباشرة المترتبة عن أنشطة المشروعات.

وقد أجري تأهيل واسع للمدربين في مختلف الاختصاصات حول كيفية اختيار طرائق التحويل وتنفيذها، وذلك وفقاً لمحتوى المشروعات وأهدافها. وتم تأهيل أكثر من 120 من مدربي النقد والقسائم في مختلف أنحاء **البرنامج**، في المجالات الوظيفية للبرامج والمالية واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشتريات، وغير ذلك من المجالات الوظيفية، وأنشئ في المكاتب الإقليمية 11 فريقاً من أفرقة المدربين متعددة الوظائف. وسينقل المدربون والأفرقة المهارات والمعارف المتعلقة بالنقد والقسائم إلى نحو 3 000 من الموظفين والشركاء خلال عام 2015. كما تحقق تقدم كبير في مجال إنشاء الأدوات لتحديد مقدمي الخدمات المالية واختيارهم وتقديرهم، وفي تشجيع تحديد المخاطر المالية وإدارتها. وتم إدماج منصة **البرنامج** للمستفيدين والتحويلات (SCOPE) في عملية تسيير النقد والقسائم وبرنامج التنفيذ الخاص بها.

- *التمويل وإدارة الميزانية التشغيلية*. تعترف المديرة التنفيذية بالتحديات التي تعترض سبيل استدامة آليات معينة للتمويل، ومنها حساب الاستجابة العاجلة. وتعتبر زيادة المستوى المستهدف لهذا الحساب، والتي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، والنقل المقترح لمبلغ 50 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة، أولى الخطوات الجاري اتخاذها لتوفير قدرة دائمة للإقراض لأغراض هذا الحساب بصورة مستقلة عن توقيت مساهمات المانحين وحجمها.
- *تنمية القدرات ورصد شركاء التعاون*. من المنتظر في عام 2015 الانتهاء من نشر أداة رصد المكاتب القطرية وتقييمها، الأمر الذي سييسر عمل هذه المكاتب في جمع بيانات شركاء التعاون والعمليات، والحفاظ عليها. وفي يوليو/تموز 2014، صدرت متطلبات الرصد الدنيا التي يتعين على المكاتب القطرية الالتزام بها فيما يتعلق بحصائل **البرنامج** المؤسسية. وتفرض هذه المتطلبات أيضاً مؤشرات للنواتج ومؤشرات وخطوطا توجيهية شاملة لعمليات الرصد المستخدمة في تدخلات **البرنامج**.

قسم: التدابير المتفق عليها (التوصيات)

8- تعتز المديرة التنفيذية بالتقدم الكبير المحرز في إغلاق توصيات المراجعة فيما يتعلق بالمخاطر العالية والمتوسطة. وهي ترحب بالدعم المتواصل الذي يقدمه المفتش العام للإدارة لضمان متابعة جميع التدابير المتفق عليها وتنفيذها في الوقت السليم.

قسم: أوجه القوة والممارسات السليمة

9- تقدر المديرة التنفيذية اعتراف المفتش العام بكثير من أوجه القوة والممارسات الإيجابية، على النحو الوارد في الفقرة 23. ويشار على وجه الخصوص إلى زيادة عدد الآليات المعنية بشكاوى المستفيدين ومعلوماتهم المرتدة: إذ أن لدى ما يقارب نصف المكاتب القطرية، وبالتآزر مع شركاء التعاون، آليات عاملة للشكاوى والمعلومات المرتدة، وهي آليات تسهم في ضمان جودة المساعدة التي يقدمها **البرنامج** ومدى ملاءمتها.[1] وتعتقد المديرة التنفيذية أن من شأن الإطار المعياري للرصد الذي تم وضعه في عام 2014، إلى جانب الاستثمار الكبير في تدريب الموظفين وتنمية القدرات، أن يضاعف قدرة **البرنامج** المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها بغية تحسين أداء المنظمة.

[1] يستند الرقم إلى الإبلاغ الذاتي من 61 مكتباً قطرياً، ويمكن أن يختلف رهناً بالتحقق من حالة آليات الشكاوى والمعلومات المرتدة أو استلام التقارير من مزيد من هذه المكاتب.

قسم: عمليات التحقيق

10- تقدر المديرة التنفيذية النهج الاستباقي الذي يتبعه مكتب المفتش العام في تقديم خدمات التفتيش والتحقيق المستقلة والموضوعية الرامية إلى تعزيز الضوابط. وقد ضاعف المكتب تركيزه على التدليس والفساد، بما يشمل الحد من مخاطر التدليس الذي يرتكبه البائعون والأطراف الثالثة ودعم عمل لجنة إدارة البائعين التابعة **للبرنامج**. وسيعين **البرنامج** موظفا لشؤون إدارة البائعين لاستحداث نظام لإدارة البائعين ومعالجة الثغرات في المعلومات.

11- وتشدد المديرة التنفيذية على أن **البرنامج** يأخذ بمبدأ عدم التسامح إطلاقاً مع التدليس والفساد والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وأنه يواصل اتخاذ التدابير لمعالجة المخاطر وتعزيز الضوابط وتصريف الأعمال في جميع المجالات. ويشمل ذلك تنقيح ميثاق مكتب المفتش العام، وسياسة **البرنامج** لمكافحة التدليس ومكافحة الفساد، وإلزام الموظفين اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2015، بإنجاز دورة التعلم الإلكتروني الخاصة بمكافحة التدليس ومكافحة الفساد والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وتثني المديرة التنفيذية على موظفي مكتب المفتش العام الذين يواصلون تقديم التدريب وجهاً لوجه على منع التدليس لأكثر من 450 موظفاً من موظفي **البرنامج** كل عام.

قسم: استعراض العدالة الداخلية

12- تود المديرة التنفيذية تسليط الضوء على عملية التعاون التي جرت في عام 2014 بين مكتب المفتش العام ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأخلاقيات وشعبة الموارد البشرية ومكتب أمين المظالم ومكتب المدير التنفيذي ومكاتب أخرى، لإصدار خطة عمل لتحسين نظام العدالة الداخلية في **البرنامج**. وقد أنجز كثير من الأعمال وهناك أعمال أخرى يجري العمل عليها وستكتمل خلال عام 2015.

الفقرات 31 – 35: نتائج أعمال التحقيق

13- تقدر المديرة التنفيذية العمل الذي يقوم به مكتب التفتيش والتحقيق لإنشاء آلية استعراض متينة لتقييم مدى مصداقية الادعاءات وأهميتها وأثرها وتحديد ما إذا كانت المعايير الخاصة بفتح التحقيق ملباة. ويتماشى العمل الرامي إلى خفض الفترات اللازمة لاستكمال التحقيقات مع التحسينات المذكورة في نظام العدالة الداخلية في **البرنامج**، وهو عمل يعزز الكفاءة والمساءلة وثقة الموظفين بالعملية.

14- وتبلغ الخسائر التي يتحملها **البرنامج** نتيجة للقضايا التي يحقق فيها مكتب المفتش العام 436 850 دولارا أمريكيا. ومع أن هذا المبلغ يزيد عما كان عليه الحال في عام 2013، فإنه يمثل أقل من 0.015 في المائة من الإنفاق الإجمالي **للبرنامج** لعام 2014. كما تعكس نسبة الخسائر الصغيرة أثر قدرة **البرنامج** التي تم تعزيزها مؤخراً في مجال مكافحة التدليس. ويأخذ **البرنامج** بمبدأ عدم التسامح إطلاقاً مع التدليس والفساد، وهو يتخذ التدابير للحد من الخسائر واسترجاعها.